من تحليل السياسات العمومية إلى سوسيولوجيا الفعل العمومي

أ.خديجة ابريجا. طالبة باحثة، جامعة محمد الخامس- المغرب

ملخص: تعتبر السياسات العمومية أحد مفاتيح فهم تطورات الدولة والديناميات المجتمعية لذا كان تحليلها رهانا فكريا شغل بال متخصصين في مجالات علمية شتى. كانت العلوم السياسية السباقة إلى تحليلها وقد تقاطعت مع العديد من المجالات الأخرى كالعلوم الإدارية ثم السوسيولوجيا. ان تعدد التخصصات افرز تعدد منطلقات التحليل، مقاربات ومناهج معالجة المواضيع التي تقتضي تحليل السياسات العمومية. وفي هذا الإطار برز غموض التمييز بين المواضيع والمقاربات التي تتبناها العلوم السياسية وسوسيولوجيا الفعل العمومي. سنحاول من خلال هذا المقال ابراز الحدود بين هذين المجالين العلميين من خلال مستويات ثلاث: مواضيعهما، مقارباتهما ومناهجهما المتعمد لتحليل السياسات العمومية.

الكلمات المفتاحية: سوسيولوجيا الفعل العمومي، تحليل السياسات العمومية.

From public policy analysis to the sociology of public action

Khadija Brijja

Abstract: Public policies areconsidered one of the keys to understanding state developments and societal dynamics, so analyzing them was an intellectual bet that occupied the minds of specialists in various scientific fields. Political science was the first to analyze it, and it intersected with many other fields such as administrative sciences and sociology. The plurality of disciplines has resulted in the multiplicity of approaches to analysis, approaches to dealing with issues that require analysis of public policies. In this context, the ambiguity of the distinction between the topics and approaches adopted by political science and the sociology of public action has emerged. Through this article, we will attempt to highlight the boundaries between these two scientific fields through three levels: their themes, their approaches, and their deliberate approaches to public policy analysis

Key words: sociology of public action, analysis of public policies.

تقديم:

من بين ما يعنيه وجود تجمع بشري وجود سلطة سياسية عليا. ووجود هذه الأخيرة يعني بشكل أو آخر وجود سياسية عمومية. كانت الاشكال الأولية للسلطة السياسية الممأسسة وراء تجلي أشكال السياسات العمومية الأولى، في العصر القديم، التي ترجمت على شكل: فروض ضريبية، خلق القوات الحربية، تنظيمات التموين (التي تقدم المؤونة)، بناء المدن، آليات ضبط الساكنة...(Pierre Lascoumes et Patrick Le Galès، 2012) وعليه فمحاولة قيام السلطة العليا بمهامها ووظائفها المتعلقة بتنظيم وضبط المجتمع وتدبير حاجيات افراده تستدعي بلورة مجموعة من الأفعال والأنشطة التي تضمن الامن والاستقرار... نشير الى أن وظائف وغايات هذه السلطة كانت مثار جدل فلسفي وعلمي، الا أن هذه الأخيرة مهما كانت غاياتها فهي بالضرورة ستسهر على ضمان تنظيم وتدبير المجتمع وفق ما سيمكنها من تحقيق تلك الغايات.

على مر التاريخ عرفت أشكال التدبير تغيرات ارتبطت أساسا بحاجيات المجتمعات المتزايدة وبالموارد، التي اكتشفت بالعلم أو بالصدفة طرق استثمارها، بالإضافة الى قوة السلطة العليا دون اغفال دور الاحداث العالمية المؤثرة. ان تفاعل هذه العناصر الأربع الى جانب التطور التصاعدي للمعرفة الإنسانية سواء في شقها الاجتماعي، الاقتصادي، والنفسي وتجاوز التفسيرات الميتافزيقية للوجود هيأت شروط دولنة المجتمع التي حللها **Michel Foucault**.

يقصد بالدولنة تلك السيرورة التي يتم من خلالها تطوير أشكال تأطير المجتمع من طرف سلطة سياسية الى جانب تطوير فن الحكم الجيد Miller et Rose: 2008, Dean: 2010, Pierre Lascoumes et Patrick Le Galès) Laborier:2011، 2012). هذه السيرورة التي اختلفت الشروط الجيوتاريخية التي سمحت بانطلاقها من مجتمع الى آخر، كما أن سرعة السير فيها اختلفت أيضا. مما أفضى الى بروز حاجة فكرية للكشف عن الشروط المتحكمة في تعزيز أو احباط هذه السيرورة وبالتالي فهم كيفية توجيهها لتحقيق غايات السلطة العليا، لهذا صار الفعل المُؤَسَس للدولة مفتاح سبر أغوارها موضوعا يثير التساؤل.

أثار هذا الفعل انتباه المفكرين على مر التاريخ خصوصا الاكسيولوجيين، فالفلسفة السياسية منذ بداياتها في اليونان اهتمت بفهم أصول فكرة الدولة وأشكال القوة التي توظفها للحفاظ على نظامها ومشروعيتها، الا أن بعض اشكال فعلها تعرضت للانتقاد سواء من طرف السياسيين أو المفكرين الاخلاقيين الذين انشغلوا بقضايا الحق، العدالة والحرية... ومع تشعب اشكالاته سواء على مستوى التنظير أو الممارسة استطاع أن يستقطب اهتمام ميادين علمية إنسانية مستقلةعدة: الاقتصاد، الإدارة، القانون، التاريخ، الجغرافيا البشرية، والهندسة المدنية... ان ما يبرر الالتفاف حول هذا الموضوع هو تعدد أبعاده الى جانب آثاره على المجتمع ثم المواطن. في العقود الأخيرة صار موضوعا مركزيا لكثير من هذه الميادين خاصة العلوم السياسية، وعلم الاجتماع... ان اختلاف مواضيع ومناهج كلا المجالين العلميين والتداخل الذي يحصل بينهما ينتج عنه خلط في المفاهيم، والمقاربات الى درجة قد تختلف فيه حدود اهتمامات كل مجال مما يفضي الى طرح الأسئلة التالية:

-ما الفرق بين الفعل العمومي والسياسات العمومية؟

-أين يلتقي علم الاجتماع السياسي والعلم السياسي أثناء تحليل السياسات العمومية؟

ان الإجابة عن هذين السؤالينوتقاسم نتائج محاولة الفصل بين هذين المجال سيكون بمثابة مساعدة الطلبة الجدد للحسم في اختيار مواضيع تتلاءم مع طبيعة الفرع الذي ينتمون اليه. لهذا سنقوم بتتبع مسار اهتمام المشتغلين في هذه الفرعين بالموضوع: **الفعل المُؤَسَسُ للدولة.** مع ابراز نقط تقاطع هذين الفرعين على المستوى:

-بناء المواضيع؛
-مستويات الاشتغال
-المقاربات والمناهج

وعليه تتضح ضرورة الاعتماد على **المنهج تحليلي التاريخي المقارن** الذي سيكون هدفه تركيب قراءاتنا السابقة.

1-1 السياسات العمومية موضوع العلم السياسي:

كما سبق فكثير من العلماء تطرقوا إلى أهمية وزن الفعل المُؤَسَس للدولة أو ما أطلق عليه فيما بعد السياسات العمومية، على المجتمع الا أن أولى الاعمال العلمية التي حملت اتجاها نحو مصاحبة برامج التدخل العمومي التي تستهدف عقلنة التصور، وتعزيز وظيفية التنظيم الى جانب تحقيق نتائج ناجعة(Vincent Dubois,2009)تعود إلى سنوات1930 فترة "الصفقة الجديدة" بالولايات المتحدة الامريكية يعتبر كتاب "الكساد الكبير والصفقة الجديدة: مقدمة قصيرة جدًّا" لصاحبته إريك راشواي من الكتب التي استعرضت النجاحات الرئيسية التي حققتها الصفقة الجديدة والإخفاقات التي مُنيَت بها مع توضيح أسباب نجاح بعض برامجها وإخفاق البعض الآخر. وفي نهاية الكتاب، تم توضيح الكيفية التي تمكنت من خلالها إدارة الرئيس الأمريكي روزفلت بعد الحرب العالمية الثانية من تقديم استراتيجيات الصفقة الجديدة إلى الساحة العالمية، وكانت مشاريع التدخل العمومي للحكومة الفيدرالية الامريكية موضوع تحليل مفصل **من** طرف محللين متنوعين. كان الهدف براغماتيا في المقام الأول: تعلق بالبحث عن الفهم من أجل الفعل. يهدف المحلل السياسي في الدرجة الأولى الى مساعدة متخذي القرار على اختيار السياسات الصحيحة. وفي هذا الإطار تمت مأسسة ما سيطلق عليه فيمابعد "علوم السياسة Policy sciences: ". وكان **HAROLD LASSWELL** من رواده الأوائل. بفضل الدور الكبير لكتابهالذي ألفه مع DANIEL **LERNER**المعنون بـ"العلوم السياسية"، الذي حصر غاية هذه العلومفي انتاج معارف قابلة للتطبيق لحل مشاكل الفعل العمومي، تحسين فعالية السياسات العمومية وعقلنة الفعل الدولتي(Patrick Hassenteufel,2011)،الى جانب تجاوز التباعد الحاصل بين العَالِم والسياسي من أجلاقتراح معرفة قابلة للتطبيق (Daniel Kübler et Jacques de Maillard,2009).اهتم بالقضايا المندرجة ضمن إطار هذا التخصص الجديد متخصصين غير متخصصي العلوم الاجتماعية مثل المهندسين، محللي الأنظمة، رجال

الاقتصاد... ان ما سبق وفر الشرطين الاساسين لاستقلال العلوم السياسية على المستوى المنهجي والنظري كتخصص علمي جديد في بدايات الخمسينيات:

-إطار مفاهيمي خاص، الذي اندرج ضمن مشروع اجتماعي وسياسي واسع جدا المتمثل في العمل على عقلنة الفعل الدولتي؛
-سياق اقتصادي وفكري مُدَعِمٍ للدولة سمح بتبني تصور متميز إعطائه الأولوية لأجرأة الفعل الدولتي(Patrick Hassenteufel,2011)
عرف هذا المجال تطورا قويا انطلاقا من سنوات 1960 بالولايات المتحدة في الشق المتعلق بالبرامج العمومية " المجتمع العظيم"،حيث اكتسب خصائص ميزته الى حد الان في عالم العلوم الاجتماعية. انه ملتقى التخصصات، حيث يتقاطع العلم السياسي مع الاقتصاد، الإدارة وفي أدنى تقدير علم الاجتماع، تم تطويره في المؤسسات العمومية، في مكاتب الاستشارة، التنظيمات الهرمية كمراكز البحوث في نفس الوقت داخل الحقل الأكاديمي، حيث أدمج تعليمه في تكوين المديرين العامين المستقبليين(Patrick Hassenteufel,2011). في تلك الفترة أسست Kennedy School of Governement، التي سعت الى فهم الفعل الحكومي. ثم سارت العديد من الدول الغربية على خطى الولايات المتحدة، وكانت المملكة المتحدة هي السباقة فلحقتها الدول الاسكندنافية ثم ألمانيا ودول جنوب أوروبا على نفس المنوال(Daniel Kübler et Jacques de Maillard,2009). الا أن الإضافة الأهم الموالية التي ستساهم في تطور هذا الميدان بُلورت خارج الولايات المتحدة ما بين أواسط 1970 واواسط 1980 بفرنسا بفضل التطرق إلى الإشكاليات المستبعدة في العلوم السياسية الامريكية، والتي سلطت عليها الضوء من خلال الأبحاث المنجزة داخل مركز سوسيولوجيا التنظيمات، الذي ترأسه MICHEL CROZIER، ومركز البحث في السياسة والإدارة والتراب المؤسس من طرف: LUCIEN NIZARD. التي غذت كل بطريقتها، تحليل السياسات العمومية من منظور سوسيولوجيا الدولة. تقاسمت هذه الأبحاث هاجس إعطاء صورة واقعية أكثر لفعل الدولة، مبرزة الكيفية التي تشتغل بها في ظل توترات متناقضة، بهذا تمت إعادة النظر للرؤية الماركسية المنتشرة آنذاك، والتي تعتبر الدولة كآلة خادمة لمصلحة الطبقة الحاكمة، في هذه الفترة برز تناقض الآراء كما أكد ذلك كل من SMITHوMUSSELIN. فمجموعة Michel Crozier طورت مقاربة تركز على استراتيجيات وروابط السلطة داخل الإدارات. لقد كشفوا الستار عن طابع التشظي الذي يسم الإدارة الفرنسية ذلك بالتركيز على روابط المنافسة بين الهيئات الكبرى والمنظمات الإدارية المختلفة، وكذلك الممارسات غير الرسمية للترتيب بين الفاعلين المشاركين في نفس نظام الفعل. اكتسبت هذه المجموعة شهرة واسعة بفضل الأبحاث المتعلقة بالبيروقراطية والإدارة الفرنسية. شكل اصدار كتاب "الظاهرة البيروقراطية" مرحلة حاسمة لانه ارتكز على دراسات امبيريقية أنجزت في مؤسسة عمومية (comptes chèques postaux +entreprise de fabrication de cigarettes) حيث قدم صاحبه تحليلا صادما لإيجابيات وسلبيات البيروقراطية الفرنسية(Christine Musselin,2005).في حين بقيت مجموعة LUCIEN NIZARDمرتبطة بتسليط الضوء على العوامل الأيديولوجية للفعل العمومي، انماط التنظيم

الأكثر شمولية للمجتمع الفرنسي، وإعادة معرفة البعد الخاص بمدخل عام سياسي للسياسات العمومية(Daniel Kübler et Jacques de Maillard,2009).

ابتداءا من 1980 اعتبر الفرنسيين تحليل السياسات العمومية تخصصا مستقلا مسلطين الضوء على تمفصل دور الأيديولوجيا، الذي تم تحليله باستلهام تصور غرامشي، ودور العلاقات بين المجموعات المهنية والوظيفة العمومية العليا من منظور متشبع بالنِقَابية الجديدة، فأبحاث كل من BRUNO JOBERT وPIERRE MULLER، التي جددت من خلالها المقاربات التقليدية للدولة، هنا حصلتأول قطيعة مع التقليد القانوني الذي يقارب الدولة انطلاقا من المعايير القانونية التي تنظم أنشطة أجهزة الدولة، في حين أن تحليل السياسات العمومية حاول أن يفكك طريقة اشتغالها وأنشطة مختلف مكوناتها في تفاعلها مع الفاعلين الخارجيين عن دائرة الدولة. ثانيا، قطيعة مع التقليد الفلسفي، الذي كان يعتبر الدولة فكرة مجردة يجب تناولها والحكم عليها أخلاقيا، بينما يقوم تحليل السياسات العمومية على الكشف عن الظروف العملية لاشتغال الدولة.مما فتح المجال للعديد من الدراسات القطاعية. كانت هناك دراسات استعملت بشكل مركزي المراجع الامريكية(Jean Leca et Pierre Muller, 2008).

ان تطور تحليل السياسات العمومية أعطى في نفس الوقت الفرصة لبدل جهود مهمة لتنظيرات خاصة به، التي أضفت عليها مشروعية علمية، ذلك من خلال التمسك بتساؤل مستقل سمحت له بتجاوز التراكم الامبيريقي للتقارير المنوغرافية وجعلته كميدان متميز عن باقي حقول الفروع العلمية والتخصصات التي يندرج تحت لوائها(Vincent Dubois,2009).

كان للمشتغلين تحت لواء العلوم السياسية منظور خاص بهتميز بـ:

-اعلائه لدور الدولة، الحاكمين، والنخب في التنظيم المتمثل في توجيه المجتمع الى حدود سبعينيات القرن الماضي؛

-تأثر المقاربات المنطوية تحت لوائه بالقانون والمؤسسات السياسية وفضلوا الرؤية العقلانية التراتبية. وعليه لم تكن السياسات الا عنصرا هامشيا للتفكير في السياسة. هذا المنطق التنازلي: يرى أن الفعل ينطلق من الأعلى في اتجاه الأسفل تمحور حول القرارات المركزية وآثارها. وبذلك صارت السياسات العمومية **وسيلة لتحليل إعادة التوزيع المتبعة** من طرف الدولة وصراعات الفاعلين المرتبطة بها أو لفهم مشاريع تغير المجتمع عبر الإرادة السياسية باسم القيم والاهداف(Pierre Lascoumes, Patrick Le Galès,2004)كانتالمقاربة التسلسلية أولى المقاربات التي بلورت من طرف رواد هذا المنظور. قامت على تقسيم الفعل الدولتي الى مراحل متسلسلة. يعود التقسيم الأول الى Harold Lasswellمؤسس علوم السياسة المنجز سنة**1956** الذي أكد أن سبعة مقاطع تسلسلية تكون سيرورة السياسة العموميةلخصها PATRICK HASSENTEUFEL كما يلي: مرحلة الفهم، مرحلة ترويج الاختيارات، مرحلة اختيار طرق الإنجاز، مرحلة رصد الاكراه مع تبني التدابير المقررة، مرحلة تطبيق التدابير، مرحلة إتمام السياسة، بلوغ مرحلة التقييم. تم تطوير وإعادة صياغة وترتيب مراحل هذه الشبكة التحليلية من

طرف تلاميذه على رأسهم CHARLES JONES(1970) من خلال كتابه "مقدمة في دراسة السياسة العمومية" لخصها MULLER في خمس محطات تسلسلية. يمكن ترتيبها كما يلي: مرحلة تحديد المشكل: يعمل خلال هده المحطة الافراد والمجموعات على دعوة الحكومة للتدخل وعلى أساس هذه الدعوة يدمج المشكل في العمل الحكومي،وخلالها تجتمع سيرورات: إدراك المشكل، التحديد، تجميع مختلف الاحداث أو المشاكل، تنظيم البنيات، تمثلات المصالح... تتبعها مرحلة تطوير البرنامج: انها مرحلة معالجة المشكل. تجتمع فيها سيرورات الصياغة (مناهج وحلول لحل المشكل) وسيرورات الشرعنة (كسب التوافق السياسي). ثم مرحلة تنزيل البرنامج: تنزل فيها القرارات التي تم اتخاذها يعني تنظيم وسائل التنزيل، تأويل التوجيهات الحكومية وتفعيلها. تليها مرحلة تقييم البرنامج: انها المرحلة ما قبل الأخيرة يتابع فيها البرنامج للوقوف عند نتائجه، وتتطلب تخصيص مؤشرات الاحكام، قياس المعطيات وتحليلها الى جانب صياغة التوصيات. وفي الأخير مرحلة إتمام البرنامج: فيها يتم انهاء الفعل و la mise en place فعل جديد، تفترض حل المشكل.ثم من خلال محاولة GARRY BREWER (1974)أوردها Patrick HASSENTEUFEL في كتابه "السوسيولوجيا السياسية: الفعل العمومي" وفق الترتيب التالي: مرحلة الكشف التي تنطلق مع محاولة تحديد المشكل وبلورة الحلول، تقدير تقني ومعياري لأخطار، تكاليف وأرباح كل حل، تكون غاية هذه المرحلة حصر الاختيارات الممكنة وترتيبها حسب الأفضلية الى جانب استبعاد الحلول المستحيلة، الاختيار النهائي للحل، تنفيذ الحل، التقييم، انهاء السياسة العمومية. وفي الأخير محاولة JAMESANDERSON سنة 1975 مرتبة وفق الترتيب الاتي: مرحلةجدولة السياسة العمومية (Policy agenda): تتم فيها الاستجابة للمشاكل التي تكون موضوع اهتمام السلطات العمومية، خلالها يتم اختيار المشاكل من طرف السلطات العمومية (انها مرحلة البناء العمومي للمشاكل). تلحقها مرحلة صياغة السياسية العمومية (Policy formulation): انها سيرورة بلورة الحلول المقبولة لمعالجة المشكل. ثم مرحلةتبني السياسة العمومية(Policy adoption): انها مرحلة الاختيار، فيها تتم عملية الاختيار بين الأفعال المبلورة المقترحة قصد بلورة وتبني برنامج الفعل المشروع. تليها مرحلةتنفيذ السياسية العمومية (Policy implementation): خلالها يتم تنفيذ السياسة العمومية من طرف الإدارة. وفي الأخير مرحلة تقييم السياسة العمومية(policy evaluation) : تكون غايتها الوقوف عند حدود فاعلية السياسة العمومية المتبناة والأسباب التي عززت فاعليتها أو كانت وراء محدوديتها.

غالبا ما يتم الخلط بين تقسيم هذا الأخير مع تقسيم CHARLES JONESرغم كون مراحل كل تقسيم متمايزة من ناحية المصطلحات الموظفة((Patrick Hassenteufel, 2011)،يبدو أن المصطلحات التي وظفها JAMES ANDERSON أكثر دقة ووضوحا.

رغم هيمنة هذا النموذج التحليلي خلال السبعينيات واستمرارية تبني مراحله كمراحل إجرائية يمكن تسليط الضوء عليها لدراستها أو إنجازها الى وقتنا الراهن، وصحيح أن شبكة التحليل هذه تساعد الباحث على تحديد مراحل العمل، وترتيب تساؤلات بحثه، وتحديد الفاعلين وأهم لحظات

السياسة العمومية إلا أنه تعرض للنقد. ميز **Muller** بين الانتقادات المتعلقة بتنظيم المراحل وتلك المرتبطة بالمراحل ذاتها. فيما يلي نلخص أهم الانتقادات التي وجهت اليها:

المتعلقة بتسلسل المراحل: من البديهي أن قراءة الواقع لاستقراء مشاكله يقتضي الذهاب والإياب منه، نفس الشيء بين مراحل بلورة برامج حل مشاكله. فالتقييم يفرض حضوره في مختلف المحطات، لان في نهاية المطاف يتوجب على الفريق الساهر على حل المشكل تقديم تقارير تقييم مرحلي في نهاية كل مرحلة، تكون بمثابة مرجع يعتمد عليه لتحليل الممارسة الميدانية للفريق مما يوفر إمكانية النقد الذاتي لتلك الممارسة وتجاوز نقط ضعفها. وواقعيا لا يتم احترام هدا الترتيب. ففي كثير من الحالات تستبق الدولة الاحداث بناءا على دراستها الاستشرافية باتخاذ قرارات قبل أن تطرح القاعدة المشكل. كالإجراءات الحكومية التي اتخذتها الدولة في ظل اجتياح فيروس كورونا 19 العالم. فقد اتخذت الدولة عدة قرارات دون أن يعبر الرأي العمومي عن المشكل، أكثر من ذلك جندت الدولة كل قواها لفرض الالتزام بالقرارات المتخذة. بشكل عام فالنموذج لا يتماشى مع الواقع والسياسة العمومية الملموسة لا تتحقق في الغالب حسب هذا الترتيب(فواقع السياسة العمومية يبرز التعقيد والتفاعل الذي يسم سيرورتها J.Y.Dormagen et D.Mouchard, 2008).

المتعلقة بالمراحل: هنا يتعلق الامر بالمرحلة ذاتها، حيث أنه يمكن أن نتجاوز القيام بمرحلة من المراحل كالتقييم أو تحديد المشكل. فقد تنزل سياسة عمومية ما دون ان يتم تقييمها، ففي المغرب مثلا نجد ان ثقافة التقييم مستجدة في العقود الأخيرة. وإذا ما تم حضور التقييم في مختلف مراحل سيرورة برنامج عمومي فهو يخلص في النهاية الى تحديد المشكل والحلول التي يمكن تبنيها لحلها(Daniel Kubler et Jacques de Maillard, 2009).

تميزت كل الأبحاث المندرجة ضمن هذا المنظور بارتكازها على كون الدولة هي الإطار الحصري لإنتاج السياسي كما هو حال السياسة، وتتجاهل مسألة خصوصية كل ما هو عمومي. كما أنها تهمش البناء المشترك للحلول الجماعية عبر تدخل الفاعلين الذين لا يملكون وضعا أو شرعية ممنوحة من طرف السلطة الحكومية(Jean Claude Thoenig,2005)

رغم حدود هذا النموذج التحليلي الا أنه لا يمكن الاستغناء عنه خصوصا لما نستحضر الأبحاث المعاصرة التي تعمل من أجل فهم الميكرو الترابي. ذلك وعيا بصعوبة الالمام بالسياسة في مختلف محطاتها. اذن أجرأة موضوع البحث يستدعي بالضرورة تبني هذا النموذج.

2-السياسات العمومية موضوع لسوسيولوجيا التنظيمات:

أطلق على الأبحاث التي أجريت في إطار هذا التخصص عبارة جديدة تحليل السياسات: Policy analysis. التي سلطت الضوء على الاختلال الوظيفي للبيروقراطية كما اتجهت الى ذلك تحليلات ROBERT MERTON المؤسسة على "العقلانية المحدودة" المصاغة من طرف عالم النفس والاقتصادي HERBERT SIMON، والتي تحلل سيرورة بلورة السياسات العمومية باستحضار "الحيلة" "tâtonnement=الارتجالية" كما اقترحها CHARLES

LINDBLOM.(Vincent Dubois, 2009).عمل هذا الأخير الى جانب أسماء: MARCH، SIMON، WILDAWSKY بالولايات المتحدة الامريكية، SCHARPFوMAYNTZ بألمانيا الى جانب Michel Crozier بفرنسا، على الكشف عن الاختلالات التي تخترق الفعل الدولتي وبالتالي زعزعة أسطورة عقلانية القرار العمومي، حيث أن أعمالهم سلطت الضوء على مشاكل ووقائع تبرز محدودية ما يتبناه متخصصي العلوم السياسية:

-تعدد واختلاف منطق الفاعلين المتدخلين في الفعل؛
-تناقضات على مستوى غايات السياسات العمومية؛
-اختلالات في حركية المعلومة (سواء في مرحلة بلورتها، على مستوى تداولها، معالجتها واستقبالها)
-تقلبات السيرورات القرارية les aléas des processus décisionnels…
-الصعوبات التي تواجهها الإدارة أثناء تنفيذ القرارات المتخذة؛
-ضعف الكفاءات الإدارية؛

- l'autonomie des agents au guichet...

أفضى ما كشفته أبحاث هؤلاء الباحثين الى الوقوف عند قصور الدولة عن حل المشاكل التي تتحمل مسؤوليتها مما وفر شروط الانتقال من وضع فكري تفاؤلي تأمل فيه علماء السياسة عقلنة الفعل الدولتي الى وضع فكري تشاؤمي نقدي لدى علماء الاجتماع(Patrick Hassenteufel, 2011). لهذا عمل رواد هذا المنظور على فهم التباعدات بين البرامج العمومية وتنفيذها. وإبراز أوجه النقص على مستوى تكامل وعقلانية متخذي القرار. وفي العقود الأخيرة ركزوا على الفاعلين المتموضعين داخل فعل عمومي ما، تبادلاتهم وميكانيزمات التنسيق بينهم. يهتمون بجمود التنظيمات بنفس قدر اهتمامهم بالعوامل الكامنة وراء التغيير كمجموعات المصلحةوالتعبئات الاجتماعية. وفق هذا المنظور تصير الدولة عامل من بين عوامل أخرى. يتعلق هذا المنظور بسوسيولوجيا الفعل الجماعي. داخل التنظيمات والشبكات العامة أو الخاصة. يفضلون اعتماد المنطق الصاعد: من الأسفل نحو الأعلى، وينطلقون من دراسة أنماط التبادل والقبول بين الفاعلين سواء كانوا افرادا أو جماعات(Patrick Hassenteufel, 2011).

يطلق عليه أيضا "التحليل الاستراتيجي" و "سوسيولوجيا الفعل المنظم" تحيل المنهجية والمفاهيم المطورة من طرف مجموعة MICHEL CROZIER -والتي بنيت في كتابه المشترك مع ERHARD FRIEDBERG: " الفاعل والنظام" الصادر سنة1977، الى جانب كتاب هذا الأخير: " السلطة والقاعدة" الذي نشر سنة 1993-التي سمحت بتحديد أدوات التحليل والتأويل التي تسمح بفهم ما يجعل التعاون بين الفاعلين داخل التنظيم (أفراد وجماعات) والسيرورات التي تحافظ على وضعية التفاعل بينهم. ينتظر من الباحث رصد الترتيبات التي يبلورها الفاعلين لإنتاج والحفاظ على أنماط الاشتغال الجماعي (يطلق عليها أيضا الألعاب). يمكن استحضار تلخيص**MULLER** كما يأتي:

مفهوم الفاعل: ان التنظيم يضم ناس يتحدد وضعهم انطلاقا من فعلهم؛
مفهوم الاستراتيجية: تقوم الأفعال داخل التنظيم على معايير بسيطة مؤسسة على مصلحة محددة بشكل واضح، لكن باستعمال ذكي للقواعد الرسمية وغير الرسمية للتنظيم، ان تعبئة الموارد المتاحة لكل فاعل تَنْتَظمحول استراتيجية موجهة نحو تحقيق أهداف تم تسطيرها من قبل؛
مفهوم السلطة: ان استعمال الفاعلين لموارد من قبيل: الخبرة، المعلومات، وضبط كيفية ارتباط التنظيم بمحيطه... تحدد وضعية التبادل بين الفاعلين التي ترتكز على علاقات القوة؛
مفهوم النسق المنظم: يعد التنظيم أكثر من مجموع أفعال الفاعلين داخله، إنه يشكل نظام أفعال ملموس يفرض قواعد الاشتغال على الفاعلين بشكل مستقل عن امتيازاتهم الخاصة.

اذن أصحاب هذا التحليل يتوجهون نحو دراسة التنظيم من خلال تسليط الضوء على الممارسات والسلوكات.
يعتمدون على المنهجية الاستقرائية مسلمة على مسلمات قوية:
-أولوية الفاعلين على البنية؛
-العقلانية المحدودة؛
-أهمية علاقات القوة؛
-قوة أليات التنسيق؛(Christine Musselin, 2005)
وكأي منظور تحليلي فقد تم توجيه انتقادات عدة لتحليل السياسات العمومية كألية يستعين بها سوسيولوجيي التنظيمات لخصها **J. C THOENIG** في مقاله" **من أجل ابستمولوجيا الأبحاث حول الفعل العمومي"** كما يأتي:

-تسلم بكون الدولة هي التي تقدم الدليل الخاص بإنتاج السياسي كما تقدمه للسياسة؛

-تتجاهل خصوصية كل ما هو عمومي؛
-تقصي البناء المشترك للحلول الجماعية عبر تدخل الفاعلين الذين لا يحتلون وضعا أو مشروعية بمعنى السلطة الحكومية في حين أن هؤلاء قد يؤثرون الى حد كبير في توجيه هذا الفعل(Jean Claude Thoenig, 2005).

3-سوسيولوجيا الفعل العمومي: استقلالية الموضوع والمنهج:

لقد عرفت الدول المتقدمة خلال نهاية الثمانينات ارتفاعا كبيرا لعدد الفاعلين، ما غير من وضع الدولة وأجهزتها كفاعل أساس في بلورة السياسة العمومية، تنفيذها وتتبعها وتقييمها خصوصا مع تزايد ارتباط البرامج والسياسات بتمويلات المؤسسات الدولية النقدية فأصبح بذلك "كل تنظيم يطمح أن يكون فاعلا، وأحيانا بدون أهداف محددة .فبقدر ما تتيح أنظمة الحكامة الحالية عددا كبيرا من أشكال المشاركة في اتخاذ القرار، بقدر ما يصعب تحديد مفهوم الفاعل وتصبح سيرورة السياسات العمومية بدورها غامضة" (Laurie BOUSSAGUET et al, 2019)فرضت الديناميات التي عرفتها الدولة خلال القرن 20 و21 بتنمية وتنويع أدوات الفعل العمومي، وكذا بتراكم البرامج والسياسات في مختلف قطاعات تدخل الدولة. الأمر الذي دفع الباحثين إلى طرح

العديد من الأسئلة: من يحكم؟ من يقود؟ من يوجه المجتمع؟ هذه الأسئلة وغيرها كانت المحرك الأساس لفتح النقاش وتأطير مفهوم الفعل العمومي .يقول **JEAN LECA**في هذا الصدد:" أن تحكم يعني اتخاذ قرارات، وحل نزاعات، وإنتاج ثروات عمومية، وتنسيق سلوكات خاصة، وضبط الأسواق، وتنظيم الانتخابات، استخلاص الموارد، ورصد المصاريف"(Pierre Lascoumes et Patrick Le Galés, 2004) كل هذه الأنشطة التي تدخل في صلب مهام الدولة لتصريف الفعل العمومي، تجعل من هذا الأخير مفهوما متعدد الأشكال، يتجاوز بشكل كبير المفهوم الإستاتيكي للسياسات العمومية، المحدد في نقطتي بداية ونهاية.

ان ما سبقعزز، الى جانب الانتقادات الآنفة الذكر، شروط الدعوة الى التخلي عن تعبير "السياسات العمومية" واستبداله بعبارة "الفعل العمومي" من طرف عدد متزايد من الباحثين (**MAJONE et LECA؛ DURAN، THOENIG،MULLER**) سنة 1996 كما أكد ذلك **Thoenig** في مقاله) لان العبارة الجديدة ستسمح بـ:

-اعتبار السياسات العمومية متعددة المستويات مما يجعل "مركزية الدولة: "statocentrées " تضعف؛
-ابراز محدودية تكامل البرامج العمومية وضرورة تفكيكها؛
-التمييز بين قاموس الفاعلين (المتحدثين عن السياسات العمومية) والمحللين السياسيين(Patrick Hassenteufel, 2011)؛

كما أكد في نفس المقال أن تطور تحليل السياسات العمومية إلى سوسيولوجيا الفعل العمومي تزامن مع مسار الانتقال من التصور الذي يقوم على أن الدولة هي المنتجة للسياسات العمومية إلى التصور الذي يقر بالبناء الجماعي للفعل العمومي. الا ان الانتقال الفاصل من توظيف عبارة تحليل السياسات العمومية (الذي كان يُوَظَّف من طرف متخصصي العلوم السياسية)الى استعمال عبارة تحليل الفعل العمومي بوصفه فرعا ضمن سوسيولوجيا الفعل المنظم (أطلق عليها فيما بعد السوسيولوجيا السياسية للفعل العمومي) تطلب ثلاث قطائع ابستمولوجية أساسية حسب PierreLascoumesو Patrick Le Galèsالمتمثلة في:

-التحرر من: الإرادة السياسة، الانبهار أمام الفاعلين السياسيين، النخب البيروقراطية، القرارات التي تُربط بالصالح العام والألعاب الحزبية. فمنذ أكثر من خمسين سنة والأبحاث تسعى الى ابراز عدم كفاية اصدار نص قانوني أو اعلان لتغيير السلوكات. تتعدد القرارات المتكررة، والتي كان لها تأثير محدود على السلوكات مما يبرز عجز الدولة. ان آثار الإرادة السياسية تختلف بشكل ملحوظ حسب سيرورة التنزيل التي تواجه دوما التعارضات، الفاعلين غير المنتظرين، السيرورات الفوضوية وآثار غير المنتظمة.
-تجاوز أحادية الدولة l'unicité de l'État: استنفذت أسطورة الدولة ذات الجلالة، المتجانسة وغير المتحيزة في الفعل وقتها – لكن ذلك لم يقضيعلى البعد الرمزي "لوجود الدولة"(Jean Leca, 2012). لعبت سوسيولوجيا التنظيمات دورا كبيرا في تحقيق هذه القطيعة، برفعها الستار

عن تنوع المجموعات والاستراتيجيات داخل كل ما هو جماعي سواء كان عموميا أو خصوصيا. ذلك من خلال ملاحظة النخب، المجموعات المهنية، شبكات الفاعلين، المستويات الترابية التي تجلي تغايرا قوي جدا، كما أن الاختصاصات تتواجه مع كل اختصاص يعمل من أجل هدفه ووسائل الفعل. وإذا كانت الدولة متشظية فإنها ليست فوق المصالح الخاصة، فلها عملاؤها، فالسياسات العمومية أحيانا تكون بدون جمهورلكنها في الغالب تكون اختيارات الضحايا والعملاء. انها تتأثر بمجموعات المصالح أو الجمعيات التي تدافع عن امتيازاتها (مادية كانت أو رمزية).

-تقديس القرار سواء تميز بدرجة عالية من العقلانية أم لا. في الغالب تم تحليل السياسات العمومية إما انطلاقا من الاختيار السياسي أو حسب تحليل التكلفة/النجاعة، الا أن العديد من الأبحاث كشفت أهمية دراسة متخذي القرارات ومنفذيها. ان المؤثرات المتعددة، السيرورات المتناقضة، المتابعات المتناثرة أذابت اللحظة الرمزية داخل الفعل الجماعي. وطفت اهمية لحظات عدم اتخاذ القرار، المشاهد اللامرئية، والفاعلين المخفيين في الفعل العمومي على السطح كند لأهمية الايماءات المرئية المعلن عنها واقعيا(Pierre Lascoumes, 2012 Patrick Le Galèset) ارتبطت القطائع الابستمولوجيا الثلاث بالانتقادات التي صدرت عن الأبحاث السوسيولوجية.

وقد غذت ثلاث عناصر رئيسية المنظور النظري، المنهجي والامبيريقي الذي يؤطر الفعل العمومي:

-الدولة لا تحكم الشؤون العمومية المتعلقة بها بالاكتفاء بذاتها؛
-المجتمع يرجع إلى الاشكال المتعددة لمعالجة مشاكله الجماعية، بعدد لا يكون فيه المجال العام الا احدى احتمالاته.
-يجب أن تكون طبيعة السياسي مسألة مركزية للعلوم الاجتماعية، فوجوده ليس من أجل ذاته ولا يعطى لذاته(JEAN CLAUDE THOENIG, 2005).

هكذا أصبح تحليل الفعل العمومي أي "سوسيولوجيا عمل السلطات العمومية" يندرج ضمن السوسيولوجيا السياسية. حيث يترجم مفهوم الفعل العمومي التعديلات الراديكالية مقارنة مع النظرية الثابتة لحكم الشؤون العمومية. وبالتالي صارت السياسة متغير للتفسير. يمكن تمييز الفعل العمومي بكونها الطريقة التي يبني بها مجتمع ما المشاكل الجماعية ويصفها، ويبلور بها الاستجابات، المضامين ثم السيرورات من أجل معالجتها. اذن يسلط الضوء على المجتمع بشكل واسع وليس فقط الوسط المؤسساتي للدولة(JEAN CLAUDE THOENIG, 2005)يحيل هذا المفهوم الى تعدد الفاعلين الحاضرين في داخل أنساق الفعل. فالقوة العمومية لا تبني وحدها السياسات، كما أن مسارح الفعل متعددة تنطلق من المستوى المحلي الى الدولي(Audrey Levêque, 2008).

استقيت مفاهيم ونماذج تحليل الفعل العمومي من البراديغمات الكبرى للعلوم الاجتماعية: السوسيولوجيا، السوسيولوجيا السياسية... نلخص في الجدول الاتي أهم مساهمات فروع السوسيولوجيا في سيرورة نشأة سوسيولوجيا الفعل العمومي:

جدول 1: مساهمات السوسيولوجيا مع بعض فروعها في بلورة وتغذية مفاهيم ونماذج سوسيولوجيا الفعل العمومي

الفروع السوسيولوجية	الباحث	الأثر
السوسيولوجيا في بدايتها	➢ Émile Durkheim	تحليل التمثلات والمعايير، وإبراز مساهمة السياسات العمومية في ضبط المجتمع؛
	➢ Max Weber	تحليل البيروقراطية، الفردانية الميثودولوجية، وتوظيف المقارنة التاريخية؛
	➢ ممثلي منظري الاختيار العمومي: ➢ Buchanan et Musgrave 1999 ➢ Dunleavy 1991	مضاعفة الأبحاث المنتقدة لتدخلات الدولة (سياسات اجتماعية وعسكرية) مع ابراز استراتيجيات تعظيم مصالح الموظفين من خلال توسيع مجالات تدخلهم ومداخيلهم من خلال هذه الأبحاث؛
	➢ ممثلي المستلهمين من الماركسية ➢ Préteceille 1973 ➢ FoxPiven 1971	توظيف براديغم صراع الطبقات لتفسير تطور السياسات الاجتماعية أو دينامية السياسات الحضرية؛
	➢ Pierre Bourdieu	افادة كبيرة على مستوى فهم مسارات وهابتوس الموظفين السامين أو تشكل حقل المهيمنين والمهيمن عليهم في الفعل العمومي الى جانب العنف الرمزي الممارس من طرف الدولة؛
	➢ JohnDewey	توظيف الإرث البراغماتي لتحليل المشاكل العمومي، وبذلك صارت السياسة كتجريب وموضوع انتاج المعرفة؛
سوسيولوجيا الحق	-Georges Gurvitch	فهم، انتاج، ونشر المعايير أو شبكات الحقوقيين العابرة للأوطان؛
منهج سوسيو-تاريخي		السماح بإعادة تشكيل الفئات الاجتماعية واستعمالاتها، تحجيم المشاكل العمومية التمثلات إزاء العالم الاجتماعي؛

سوسيولوجيا العلوم والتقنية		مساهمتها في تحليل آليات الفعل العمومي: - آليات السلطة (الاحصائيات، المؤشرات، الخرائط...) - اليات التدبير: الميزانية، أنظمة المعلومة... - التعديلات والسجالات...

وعليه، فالفعل العمومي يدرس كأي موضوع آخر، مع استحضار خصوصيته وأبعاده المتعددة. ويعتبر كل مكون للإدارة العمومية كعنصر معبأ، كمصدر أو عامل اكراه للفاعلين المستهدفين(Christine Musselin, 2005). ساهمت الدراسات السوسيولوجية المعتمدة على المقاربة التعددية(بالو.م.أ سنة 1960) المتميزة بالاهتمام بالفاعلين بتسليط الضوء على بعدين: المعرفي والاستراتيجيفي تقديم محاولة تفسيرية قائمة البحث في الخصائص البنيوية لتفاعلات الفاعلين سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، مما أفضى الى الاهتمام بوزن دور مجموعات المصالحمنطلقين من تحليل القرار لأجل ابراز الكيفية التي تشارك بها اللوبيات في منافسة مفتوحة من أجل تقاسم السلطة العمومية. بعد ذلك عملت بعض الأبحاث على تحليل مرحلة بناء المشاكل لتكشف عن دور تعبئة الفاعلين الاجتماعيين في بناء المشاكل العمومية. وهكذا تولد الوزن الذي اعطي للفاعلين عن: تعددهم؛ تداخل مختلف مستويات الفعل (المحلي، الوطني، فوق الوطني)؛ تلاشي الحدود بين القطاع العام والخاص؛ تغير أشكال التدخل الدولتي (التحرير، الضبط، التعاقد، والتشاور...)؛ دور السياسات الإجرائية و التحفيزية(Patrick Hassenteufel, 2011). لينتقل الاهتمام بعمليات تنفيذ الفعل العمومي والياته... افضى ما سبق الى التساؤل حول تحولات الضبط/التنظيم السياسي (من خلال مصطلح الحكامة) وطبيعة الدولة المعاصرة. وبذلك صار هذا التحليل يساهم في التحولات المعاصرة لأشكال السلطة العمومية ومشروعيتها كما للسياسي. نتج عن ذلك تغير نظرة الباحثين عن السياسيات العمومية نفسها(Patrick Hassenteufel, 2011).

إذن فسوسيولوجيا الفعل العمومي تقوم بتحليل سياقي لتفاعلات الفاعلين المتعددين والمتداخلين على مستويات عدة (من المحلي الى الدولي) الى جانب التفكير في تحولات الدولة المعاصرة(Patrick Hassenteufel, 2011).يؤكد مؤلفي مقدمة في سوسيولوجيا السياسية "ان استعمال لفظ" فعل عمومي" يعني في الواقع اختيار مقاربة يؤخذ من خلالها بعين الاعتبار من جهة تدخلات المؤسسات والسلطات العمومية، ومن جهة ثانية أفعال العديد من الفاعلين، الذين ينتمون الى القطاع العام أو الخاص، منحدرين من المجتمع المدني كما من المجال الدولتي، يعملون الى جانب بعضهم البعض في ترابط متعدد الأوجه، لمعالجة وضعية تعتبر مشكل، لكنها تعد بعد ذلك معالجة للرهانات الاجتماعية واحدة بعد أخرى(J.Commaille, 2006).

يعتمد رواد هذا المنظور التحليلي على عدة مناهج، ففي الواقع ليست المقابلة هي الوسيلة المنهجية المتميزة بفرنسا (Pinsonet Sala Pala, 2007;Bongrandet Laborier, 2005) وليست المناهج الكمية المرتبطة بمقاربات الاختيار العقلاني (Balme et Brouard, 2005) السائدة بالولايات المتحدة الامريكية. تتمفصل المقابلة في الغالب مع عمل الملاحظة (المباشرة/بالمشاركة) وجمع المصادر الأولية (رسائل، أرشيف، تقارير، وثائق داخلية....) مصادر وسائطية (مقالات الجرائد، برامج تليفزيونية او إذاعية). ان العودة الى المناهج الكمية لا تنحصر فقط لغاية البحث عن التعالق بن المؤشرات قصد تسليط الضوء على الروابط السببية بل يمكن استعمالها أيضا لإجراء رصد سوسيوغرافي للفاعلين لتحليل تنفيذ الفعل العمومي أو اجراء تحليل نصي(أو بين النصوص)، سيرا على نفس منوال أعمال Alain Dérosières(1993)ساءلت مجموعة من الأبحاث حول الإنتاج الاحصائي، استعمالاته، وتأثيراته على الفعل العمومي. ان هذا التنوع يرجع بالأساس الى التنوع الذي تعتمد عليه السوسيولوجيا السياسية بشكل عام.

خلاصات تركيبية:

بناء على تتبعنا للمسار الابستمولوجي لتطور تحليل السياسات العمومية، الذي توج بالتمييز بين توجهين علميين متمايزين: نستخلص أن العبارات التي توظف كفيلة بالفصل الموضوعي والمنهجي بينهما. فعبارة "السياسة العمومية" التي تحيل الى:

-اعلان توجهات واهداف حكومة أو جماعة ما حول موضوع يخص المصلحة العمومية؛
-تموضع يمكن أن يكون معلنا أو ضمنيا؛
-توجه يتأثر بعدة عوامل اجتماعية؛
-آلية دولتية متميزة عن القانون أو برنامج العمومي؛

تندرج ضمن اختصاص العلوم السياسية التي يتهم بشكل كبير بمحتوى السياسة العمومية في الدرجة الأولى. في حين أن عبارة "الفعل العمومي" بوصفها نعت لفعل الدولة الذي يوكل الى: الجماعات المحلية، المؤسسات العمومية الدولية، وبشكل واسع مجموع التنظيمات ذات الطابع العمومي. فالجهاز التشريعي، مجموع النصوص، المؤسسات، القرارات، والممارسات المختلفة التي تسمح بالتنفيذ "في الميدان" كلها عناصر تكون الفعل العمومي. يدرس الفعل العمومي من طرف متخصصي السوسيولوجيا السياسية. ومن الصعوبات التي تطرحها دراسة الفعل العمومي نجد تمفصله أكثر تعقيدا على مختلف المستويات من الدولي الى المحلي، من الإطار القانوني العام الى التطبيق المحلي الملموس من طرف العاملين الموظفين الذين يتواصلون مع "المستعملين=المستفذين". ان تدرس الفعل العمومي يعني تحليل الطريقة التي تبنى بها المشاكل العمومية، من طرف عمل تنسيقي رمزي. يتم انجاز هذا العمل من طرف فاعلين متنوعين(Frédéric Lebaron, 2009).ثم تنفذ، وتقيم الإجراءات التي اتخذ لحل المشكل المجتمعي.

جدول: أوجه الانفصال بين المجالين.

	بناء المواضيع	مستوى الاشتغال	المقاربات والمناهج
العلم السياسي	*يعمل على دراسة الفاعلين السياسيين، الإداريين الوزاريين، والفرق الرئاسية؛ *يتوجه نحو محتوى السياسة (برنامج، توجه معياري...) الهادف الى الإصلاح؛ *يراهن على دراسة السياسات القطاعية دراسة سيرورة دمقرطة، ثبات الأطر المؤسساتية وانفتاح النظام السياسي	*يعتمد محللي السياسات العمومية على التحليل الماكرولوجي ويدرس النخبة؛	*يسلط الانتباه على منتجي السياسات العمومية لاستنتاج: -الخطابات؛ -أنماط الضبط؛ -خططات التفكير؛ -علاقات القوة التي تقطع مجموع القطاع *ادماج المقاربة المُقَارِنة لتعزيز الانفتاح على مجالات ميدانية جديدة كانت جغرافية كانت أو قطاعية؛
علم الاجتماع السياسي	*يعمل على دراسة المؤسسات/التنظيمات كفضاء للممارسات والافعال والميكانيزمات التي تنتج عبرها الخلفيات والكيفيات المتحكمة في انخراط الفاعلون. *يتم تحليل: - الاستقبال؛ - الاثار؛ - النجاحات وأوجه الفشل؛ - الأفعال؛ - البرامج؛ - المقاييس؛ *يراهن على دراسة القطاعات.	يقوم بتحليل ميكرولوجي يركز على تفاعلات المنتمين الى التنظيم/المؤسسة. *يهدف الاشتغال نحو اكتشاف معنى الفعل العمومي الكامن وراء التفاعلات مع العامة، وراء الترتيبات	*يعتمد على مقاربة استقرائية مبنية على مسلمات قوية: -أولوية الفاعل على البنية؛ -العقلانية المحدودة؛ -أهمية علاقة القوة؛

قائمة المراجع:

1.Audrey Levêque(2008), la sociologie de l'action publique, dans Epistémologie de la sociologie. Paradigmes pour le XXIè siècle sous ind : Jacquemain, Marc et Frère, Bruno. Ouvertures sociologiques. 53-67. De Boeck. Belgique.

2.Christine Musselin(2005), sociologie de l'action publique organisée et analyse des politiquespubliques : deux approches pour un même objet, Revue française de science politique 2005/1 (Vol. 55), pages 51 à 71.

3.Daniel Kübler et Jacques de Maillard(2009), Analyser les politiques publiques, Collection Politique en plus, Presses universitaires de Grenoble.

4.Frédéric Lebaron(2009), la sociologie de A à Z, Dunod, Pari.

5.J.Commaille(2006), «sociologie de l'action publique» in L.Boussaguet، S. Jacquot, P.Ravinet (dir), dictionnaire des politique publiques. Paris, Presses de Sciences Po.

6.J.Y.Dormagen et D.Mouchard(2008), introduction à la sociologie politique, édition de Boeck Université, 2édition.

7.Jean Claude Thoenig(2005), Pour une épistémologie des recherches sur l'action publique, paru dans D.Filatre et G.deTerssac(coord), les dynamiques intermédiaires au cœur de l'action publique, Toulouse, Octarès.

8.Jean Leca et Pierre Muller(2008) "Y a-t-il une approche française des politiques publiques ? Retour sur les conditions de l'introduction de l'analyse des politiques publiques en France." In ouvrage sous la direction de Olivier Giraud et Philippe Warin, Politiques publiques et démocratie, chapitre 1, pp. 35-72. Paris : Les Éditions La Découverte, 2008, 428 pp. Collection "Recherches", Série "territoire du politique".

9.Jean Leca (2012). L'état entre politics, policies et polityou peut-on sortir du triangle des Bermudes ? Dans Gouvernement et action publique 2012/1 (VOL. 1), pages 59 à 82.

10.Laurie BOUSSAGUET et al(2019). Dictionnaire des politiques publiques. 5e édition. Paris : Presses de Sciences Po.

11.Patrick Hassenteufel(2011), sociologie politique : L'action publique, 2e édition, Armand Colin, Paris.

12.Pierre Lascoumes et Patrick Le Galés.(2004). Gouverner par les instruments, Presses de Sciences-PoParis.

13.Pierre Lascoumes, Patrick Le Galès(2012). Sociologie de l'action publique, 2e édition, ArmandColin.(PDF) Lascoumes - La sociologie de l'action publique (0, Armand Collin) | Paulo Paulo - Academia.edu.

14.Vincent Dubois(2009). L'action publique. Cohen (A.), Lacroix (B.), Riutort (Ph.) dir. Nouveau manuel de science politique, La Découverte, p. 311-325.